مبعوث الأمين
لشؤون الإغاثة الإنسانية

كلمة

الشيخة حصة آل ثاني

مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون الإغاثة الإنسانية

في

المنتدى العماني الأول للشراكة والمسؤولية الاجتماعية

عمان 11 أكتوبر 2017

أصحاب العالي والسعادة، السيدات والسادة،

تشرفت بدعوتكم للمشاركة في هذا المنتدى، ومنحي فرصة الحديث عن موضوع تزداد أهميته نتيجة زيادة الوعي لدى شركات الأعمال لأهمية دورها في خدمة المجتمعات المحلية في الدول حيث تمارس أعمالها.

ويسعدني التواجد معكم اليوم في هذا البلد الجميل و ألحاني على الجميع ،،،
وأقدر لكم إتاحة الفرصة لي للمساهمة و لو بكلمة مقتضبة في موضوع أراه اليوم ملازما للتنمية و العمل الإنساني ... والذي هو أساس مهامي كمبعوث للأمين العام لجامعة الدول العربية.

تنبع المسؤولية الاجتماعية من الغريزة الإنسانية التي تشمل التعاطف مع الآخر، وحب المساعدة، والتي تتجلى في عدد غير محدود من الأمثلة التي نراها في حياتنا اليومية؛ مثل مساعدة الجيران لبعضهم، أو الأعمال الخيرية أو جمع التبرعات التي تهدف لمساعدة ورفع المعاناة عن أشخاص قد لا نلتقي بهم. وهو أمر يحصل في كل المجتمعات لأن الفقر والعوز موجود في كل الدول بغض النظر عن الأوضاع السياسية، أو الأمنية، أو الاقتصادية. وكما نقول بالعامية: الجار للجار والناس لبعضها.

الدافع الإنساني وراء هذه الأعمال التي نقوم بها خدمة للآخرين ودون طمع بمردود أو مكافأة، هي أبسط تعريف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وتتعدد تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المستوى الدولي، ولكن كلها تحوي مفاهيم متفق عليها عالمياً تحدد الأطر العامة لها. ويمكن تلخيصها بأنه: التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة لتحسين مستوى

معيشة الناس بأسلوب يخدم الإقتصاد والتنمية في آن، والهدف منه الإلتزام في المجتمع.

عليه، فإننا لدى تسمية هذه الأعمال وإعطائها عنوان المسؤولية الاجتماعية ما هو إلا وسيلة تهدف إلى توجيه الطاقة الإنسانية الفطرية لعمل الخير ومساعدة الآخرين والتي نملكها جميعا.

ولكن في وقتنا الحالي، ومع كل التغيرات الإقتصادية والاجتماعية والزيادة في المتطلبات والاحتياجات لخدمة الآخرين، وكون أن الأعمال الفردية الخيرية هي في نهاية المطاف مبادرات شخصية، نجمت الحاجة لطريقة نستطيع فيها جمع وتنظيم وتركيز هذه الأعمال. لهذا السبب توجب علينا وضع إطار شامل يجمع الجهات الأكثر قدرة على التأثير وهي القطاع العام، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني. وهذا الإطار يشمل كافة مكونات المجتمع، بحيث تحقق شراكة بينها لتتحول المسؤولية الاجتماعية إلى آلية تنموية ليست محصورة بالقطاع الخاص والأعمال فقط.

ورغم أن المسؤولية الاجتماعية في هذا المفهوم تتكون من هيئات ومؤسسات، إلا أن هذه المؤسسات بنفسها ترتكز وتستمد قوتها من إنسانية أفراد المجتمع بكافة مكوناته.

لهذا، بهدف تأمين استجابة فعالة لاحتياجات الأشخاص، وتحقيق الرفاه على مستوى المجتمع، يجب وضع استراتيجية ضمن إطار مثلث الشراكة الاجتماعية الذي يشمل القطاع العام، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني. مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المكون الإنساني لهذا البناء، كونه أساس الشراكة الاجتماعية.

وفي رأي، تكون أولى الخطوات لتحقيق ذلك بتنمية روح الشراكة والتعاون، وفتح قنوات التواصل بين الهيئات والجهات المعنية المختلفة، وبين مقدمي الخدمات والمساعدات وبين متلقيها.

وأهم أشكال التواصل هو بين القطاعين العام والخاص مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة على الأرض، لأنها غالباً ما تكون مكونة من أفراد المجتمعات المحلية، فإنها تملك صورة واضحة للإحتياجات، ولديها القدرة على التواصل مع متلقي الخدمات، ويمكنها مشاركة خبراتها مع المؤسسات الأخرى الساعية للمشاركة والتعاون. وبهذه الطريقة، تكون مساهمة الأفراد عبر توفير معلوماتهم ومعرفتهم حول المجتمع المحلي للقطاعين العام والخاص الذين بدورهم يساهمون بتقديم الدعم المادي والتسهيلات المختلفة من أجل تحقيق الشراكة على مستوى المسؤولية الاجتماعية.

إن مفاهيم الشراكة والتواصل والتعاون هي ركيزة عملي كمبعوث خاص للأمين العام لجماعة الدول العربية للشؤون الإنسانية، ولأنني أؤمن أن العمل الإنساني والمسؤولية الاجتماعية بغض النظر عن نطاقها، إن كان المحلي، أو الإقليمي، أو الدولي، ترتكز على مفاهيم المشاركة والتواصل والتعاون بين مكوناته – مثلث الشراكة الاجتماعية.

لكل ضلع في هذا المثلث خبرات وقدرات في مجالات معينة يمكنها المساهمة في التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، لأن الهدف النهائي هو الوصول لتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، تؤمن الإستقلالية وتصون الكرامة الإنسانية وتعزز احترام الذات للأفراد والمجتمعات المستفيدة.

فمثلا القطاع العام يملك القدرة على توفير السياسات، لتمكين القطاع الخاص من تقديم التدريب والتعليم والتجهيزات والتسهيلات اللازمة، تهدف لإعداد الأفراد في المجتمعات المستفيدة لتأسيس وإدارة مشاريع صغيرة، ليصبحوا أعضاء مساهمين إقتصادياً وتنمويا في مجتمعاتهم. وبالتالي ينتقلون من مستفيدين إلى شركاء فاعلين في المسؤولية الاجتماعية.

من جهة أخرى، إننا في عملنا الإنساني وتقديم المساعدات الإنسانية على النطاق الإقليمي، نعتمد على منظمات المجتمع المدني العاملة على الأرض من أجل تحديد الاحتياجات الملحة، ونحاول أن نكون جهة تنسيق بينهم وبين الدول والهيئات المانحة لإيصال الخدمة والمساعدة المناسبة واللازمة في الوقت المناسب للأشخاص وأوضاعهم، بهدف تحقيق أفضل نتيجة ممكنة من هذه المساعدات والمبادرات والإجراءات.

وبهذه الطريقة أيضا، نضمن عدم ضياع الجهود أو الموارد عبر التشارك والتواصل والتعاون لتنسيق العمل الإنساني.

وبالحديث عن العمل الإنساني في منطقتنا، فمن واجبي أن أتحدث عن مجتمعات محلية، والتي نتيجة أزمات في دول مجاورة إضطرت لإستضافة أعداد من اللاجئين، والذين كانوا بأشد الحاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة. ومن خلال خبرتي تبين لي أن أولى الإستجابات كانت من أفراد المجتمعات المستضيفة، والتي أثرت إيجابيا على حياة اللاجئين. ولكن، وللأسف، فإن الجهات الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها المحلية، تأخرت في الاستجابة للضغوط الإضافية التي تعرضت لها هذه المجتمعات.

ولذلك، فإنني أدعو لتوجيه بعضا من جهود المسؤولية الاجتماعية، لتخفيف الضغط عن هذه المجتمعات، وليس لتحسين معيشة أشخاص هم في أشد الحاجة لها فحسب، وإنما لضمان إستقرار والحفاظ على المجتمعات المحلية المستضيفة. وبهذا نكون قد جمعنا بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية والمساعدة الإنسانية.
وهذه يمكنها ببساطة أن تكون ركيزة لضمان تحقيق مسؤولية اجتماعية فعالة مستدامة.

على صعيد آخر، ومن وجهة نظري، لا أرى أن هنالك ضرورة لخلق روح تنافس في مجال المسؤولية الاجتماعية، لأن المنافسة وبغض النظر عن نبل هدفها يمكنها خلق بيئة سلبية تؤثر على عملنا وما نطمح إليه. وأعتقد أن التنافس الإيجابي يكون عبر وضع أية اختلافات جانبا، وتركيز الجهود من أجل التعاون والتشارك لما فيه خير مصلحة وخدمة للمجتمع والوطن والإنسانية عامة.

أشكركم على حسن استماعكم،،